

ورشة العمل الأولى: البنية العقارية بين إكراهات الواقع ومتطلبات الإصلاح

اليوم الأول: 08 دجنبر 2015



15.00 - 18.00

تتسم البنية العقارية بالمغرب بكونها مركبة ومعقدة، نتيجة تداخل مجموعة من العوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. وقد ترتب عن هذه الوضعية تنوع الأنظمة القانونية المؤطرة للعقار، وتعدد الجهات المتدخلية في تدييره، مما أفرز بدوره جملة من الإكراهات والاختلالات والقيود التي تعيق تصفية الوضعية القانونية للعقار وتنظيم تداوله واستعماله وإدماجه في التنمية.

ومن هذا المنطلق، يروم هذا المحور تشخيص ورصد أهم الإشكاليات والإكراهات ذات الطابع القانوني والمؤسسي التي تطبع البنية العقارية ببلادنا، بهدف اقتراح مداخل لإصلاحها وتحسينها، من خلال مناقشة الإشكاليات التالية:

- ما هي الإكراهات المرتبطة بالترسانة القانونية المنظمة للعقار؟
- إلى أي حد ساهمت الإصلاحات التشريعية المتخذة في قطاع العقار، من قبيل إصدار مدونة الحقوق العينية وتعديل نظام التحفيظ العقاري وغيرها، في حل الإشكالات المرتبطة بتدبير وتنظيم استعمال العقار؟
- ما هي المداخل المقترحة لتحسين وتحديث وملاءمة الترسنة القانونية المؤطرة للعقار بما يساير التطورات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة والأدوار المتجددة للعقار في التنمية؟
- ما هي الإكراهات المرتبطة بازدياد واجبة النظام العقاري المغربي؟ وما سبل تأهيل نظام العقار غير المحفظ وإدماجه في الدورة الاقتصادية في أفق تعميم نظام التحفيظ العقاري؟
- ما مدى تأثير تعدد الهياكل العقارية على تدبير العقار وتنظيم استعماله وإدماجه في دينامية التنمية؟

16.30-15.00

منشط الورشة: السيد محمد ليديدي، الكاتب العام لمؤسسة الوسيط
مقرر الورشة: السيد حميد الربيعي، عضو اللجنة التحضيرية للمناظرة

المتدخلون:

- السيد إبراهيم بحماني، رئيس غرفة بمحكمة النقض
- السيد محمد الكوراري، مدير الأوقاف بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
- السيد عبد اللطيف أعمو، محام بهيئة أكادير، عضو مجلس المستشارين
- السيد أحمد الشحيتي، المحافظ العام للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية
- السيد عصام زين الدين، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بمكناس
- السيد جواد عراقي، شريك مسير بمكتب الاستشارات القانونية I Law Firm & I

16.45-16.30

استراحة شاي

18.00-16.45

تتمت المداخلات
مناقشة (60 دقيقة)